



الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

الحرب تهدد أعمال اليمنيين وتقلص فرصهم في البقاء



تركها لإبنه عبدالله، والذي عمل هو الآخر بجد واجتهاد لتتميتها والانتقال بها إلى آفاق أوسع من خلال الدخول في تجارة الأخشاب وغيرها من السلع المتنوعة، كما قام بالولوج إلى قطاع الصناعة من خلال إنشاء مصنع للشبك والصناعات الحديدية المتنوعة في ثمانينيات القرن الماضي، والتوسع بعد ذلك في مجال الصناعة بإنشاء مصنع للصناعات الغذائية الخفيفة والمتنوعة، ومزرعة دواجن للأمهات.

واليوم، يتولى أنور والذي يحمل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، قيادة مجموعة من الشركات التجارية

**في حال الحرب مهما عملت من
خط أو احتياطات أو استراتيجيات
للتكيف فإنه من الصعوبة التنبؤ
بالمستقبل**

والصناعية لعائلته، إلى جانب إسهامه الكبير في خدمة

في حالة الحرب، مهما عملت من خطط أو احتياطات فإنه من الصعوبة التنبؤ بالمستقبل، بهذه الكلمات يعبر أنور عبدالله عن حالة الكثير من أصحاب الأعمال اليمنيين الذي يكابدون من أجل البقاء والاستمرار في أعمالهم وتقديم منتجاتهم وخدماتهم للمواطنين في ظل واقع مرير فرض عليهم وبصورة قسرية جراء ظروف الصراع والحرب التي تعصف باليمن واليمنيين منذ أكثر من سبع سنوات.

تعد عائلة أنور إحدى العائلات العريقة في العمل التجاري والصناعي في اليمن ولعقود طوال، فمنذ حوالي ستة عقود كان السيد محمد جار الله (جد أنور) والذي ينحدر من إحدى القرى بمديرية بني حشيش القريبة من مدينة صنعاء يمتلك محلاً تجارياً في أحد أسواق مدينة صنعاء القديمة، ولسنوات طوال استمر في تنمية تجارته وتوسيعها، ومن ثم



تصل في بعض الأحيان لشهور عدة مما فاقم من حجم الصعوبات والتحديات التي أمت بالقطاع الخاص بصفة خاصة وبالاقتصاد اليمني عموماً.

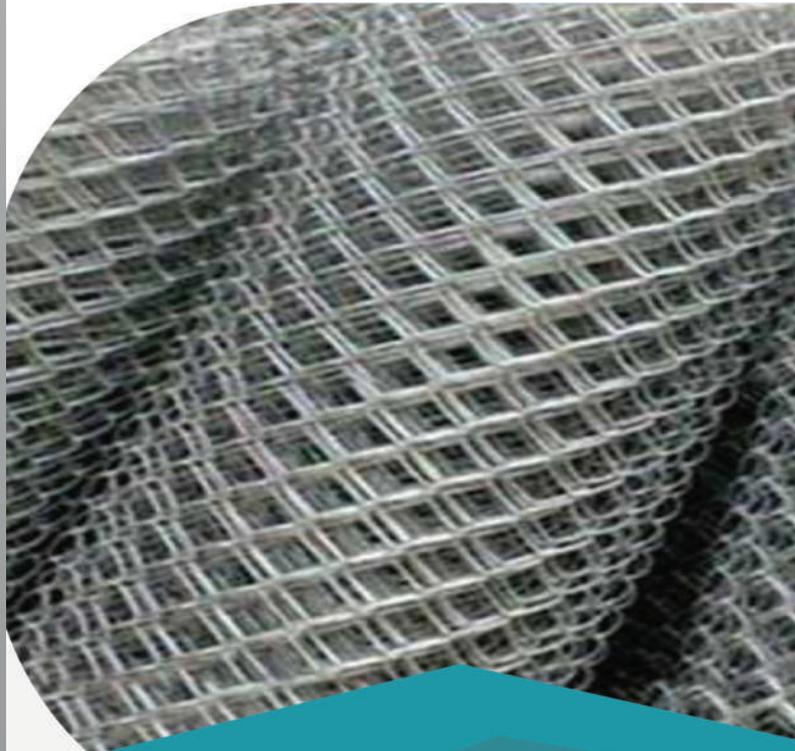
يلخص أنور عبد الله التحديات والصعوبات التي يواجهها في أعماله المختلفة في زيادة تكاليف الإنتاج وعدم القدرة

من كثرة الجبايات التي يدفعها القطاع الخاص في اليمن وتحت مسميات مختلفة، وصل القطاع الخاص إلى حال المطالبة للجهات الحكومية المختلفة أن دعونا لحالنا فلا نحتاج دعمكم

على منافسة السلع المستوردة في السوق اليمنية جراء العديد من الأسباب والتي من أبرزها ارتفاع تكاليف الطاقة اللازمة لعمليات الإنتاج والتوزيع جراء ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والكهرباء بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية، إلى جانب زيادة التكاليف الخاصة بالشحن

الصناعيين اليمنيين من خلال رئاسته للجنة الصناعة والطاقة في الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، والتي من خلالها يسعى جاهداً وبمشاركة كبيرة من قيادة الاتحاد العام والغرف التجارية المنتشرة في المحافظات اليمنية لتقليل التحديات والصعاب التي فرضت على القطاع الصناعي بصفة خاصة وعلى القطاع الخاص بصفة عامة جراء الحرب.

مع بداية الحرب في العام 2015 تعرض القطاع الخاص في اليمن بمكوناته المختلفة لصدمة شديدة أفقدته استقراره الهش والضعيف الذي كان متواجداً قبل الحرب، فقد انقطعت الكهرباء العمومية بصورة كلية واختفت المشتقات النفطية من السوق المحلية الرسمية وتواجدت فقط في السوق السوداء وبأسعار مرتفعة جداً، كما قامت قوات التحالف العربي بفرض حصار على الموانئ اليمنية الرئيسية واحتجاز السفن المتجهة إلى اليمن لفترات مختلفة



القطاع الخاص في اليمن يعاني من غياب الخطط الاستراتيجية الحكومية اللازمة لعملية للتنمية، ويرى أن التعامل الحكومي غير مستقر ولا يمكن التنبؤ باتجاهاته وتغييراته على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، كونه يركز على الجانب الجبائي فقط، فالجهات الحكومية

أصبحت في شركاتنا لا نكتفي بموظف واحد للمعاملات العامة وإنما تخصيص موظف لكل جهة

المختلفة ومنها وزارة الصناعة والتجارة زادت من حجم إيراداتها وقللت من مستوى وعدد خدماتها سواء لقطاع الأعمال أو للمواطنين. كما يرى أن التعامل الضريبي مع أصحاب المصانع تعامل غير مدرك لواقع الحال ومدى حجم التحديات التي تواجه الصناعة الوطنية واقترب كثير من المنشآت الصناعية من حالة الإغلاق بما لذلك من أثر كبير على مستوى الإنتاجية والأمن الصناعي الوطني وخسارة العاملين في القطاع لأعمالهم.

ولتحسين بيئة الأعمال الصناعية على وجه الخصوص، وبيئة الاستثمار بصفة عامة يرى أنور: أنه من المهم تشجيع أطراف الصراع في اليمن وبمساعدة الفاعلين الإقليميين والدوليين على استمرار الهدنة المعلنة حالياً وتمديدتها لفترة أطول تمهيداً لدخول أطراف الصراع في التفاوض الجاد لإحلال السلام في اليمن وإعادة الإعمار.

يحدد أنور العديد من الأولويات الاقتصادية والسياسية والأمنية اللازمة لتحفيز بيئة الأعمال للمستثمرين ورجال الأعمال والتي من أهمها فتح الطرق الرئيسية بين المحافظات المختلفة وبين الموانئ والمنافذ الحدودية

البحري الخارجي جراء زيادة رسوم الشحن والتأمين للبضائع الواصلة إلى الموانئ اليمنية ومن ضمنها المواد الخام والمنتجات الوسيطة، وبالتالي صعوبة التحكم بسلسلة الإمدادات والتوريدات اللازمة لعمليات الإنتاج والتصنيع، الأمر الذي دفعه هو وغيره من رجال الأعمال في اليمن إلى اتخاذ قرارات صعبة ومؤلمة تمثلت في توقيف عمليات الإنتاج بصورة كلية في بعض الأنشطة وبصورة جزئية في أنشطة أخرى، وتسريح جزء كبير من العاملين، ليصل عدد العاملين في الشركات الخاصة بأنور في الوقت الراهن إلى 18 عامل فقط من أصل 75 عاملاً قبل الحرب.

كما زادت السياسات والإجراءات المتبعة من قبل أطراف الصراع في اليمن الطين بلة وفقاً لرأي أنور، حيث أسهمت تلك السياسات في إغلاق الطرق الرئيسية بين المحافظات اليمنية المختلفة والتحول نحو الطرق الفرعية الطويلة وغير المعبدة في الغالب وما تحويه من مخاطر أمنية وزيادة في الجبايات الرسمية وغير الرسمية من قبل النقاط الأمنية المنشرة عليها، وبالتالي صعوبة الوصول بالسلع والمنتجات إلى كافة المحافظات اليمنية والأسواق التي كانوا متواجدين فيها قبل الحرب. من ناحية ثانية يرى أنور أن تدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية واختلاف أسعارها من محافظة إلى أخرى، فضلاً عن محدودية تعامل القطاع الخاص مع البنوك وصعوبة فتح اعتمادات مستنديه في البنوك المحلية قد ساهم في إضعاف قدرة القطاع الخاص على التكيف والاستمرار في أعمالهم وتقديمهم للسلع والخدمات التي يحتاجها المواطن اليمني.

يرى أنور أن بيئة العمل الحالية للقطاع الصناعي والقطاع الخاص غير جاذبة أو محفزة للتوسع والنمو، بل أن



ومناطق الإنتاج والاستهلاك لما لذلك من أهمية في تخفيض تكاليف الإنتاج التي أثقلت كاهل الصناعيين والتجار والمواطنين على حد سواء. كما يرى أهمية توحيد البنك المركزي المنقسم بين أطراف الصراع وتنشيط عمل البنوك التجارية وبما يسهم في استقرار أسعار الصرف. إلى جانب أهمية توفير الطاقة الكهربائية العامة والمشتقات النفطية بصورة دائمة ومستقرة لما لذلك من أثر كبير على استمرارية عمل القطاع الصناعي والقطاع الخاص في أعماله المختلفة وتوفير احتياجات السكان من السلع والخدمات المختلفة وبالأخص وأن هناك مخاطر حقيقية من وجود أزمة غذاء عالمية تلوح في الأفق.



وفي الأخير يتمنى أنور أن يحل السلام في اليمن قريباً، ويدعو السلطات الحاكمة في المحافظات اليمنية وبقية أطراف الصراع وكذلك المنظمات الدولية وأصدقاء وشركاء اليمن للعمل وبصورة مشتركة للوصول إلى سلام دائم والانتقال إلى إعادة الإعمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

تم إعداد هذه القصة من قبل إدارة الدراسات والبحوث بالاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية ILO، بهدف تسليط الضوء على قصص النجاح لرواد ورائدات الأعمال في اليمن ومدى تكيفهم مع ظروف الصراع، وكذلك لإبراز حجم التحديات والمعوقات التي تواجههم وتحدد من أعمالهم. ولمزيد من المعلومات، قم بزيارة: <https://fycci-ye.org>